ECA/SRO-NA/ICSOE/40/6

Distr.: General
8 October 2025

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا
الدورة الأربعون
الرباط (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية

تقرير عن أنشـــطة المكتب دون الإقليمي لشـمال أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤– أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥) وبرنامج عمله لعام ٢٠٢٦

* ECA/SRO-NA/ICSOE/40/1.

A.25-01023 (A)

أولا- لمحة عامة

١- يتم في هذا التقرير عرض أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥. وتمشيا مع خطة أعماله السنوية، فقد أجرى المكتب دراسات سياساتية، ونَظَّم حلقات عمل لبناء القدرات، وقدَّم خدمات استشارية، وعَقَّد اجتماعات رفيعة المستوى بالتعاون مع الدول الأفريقية، والشُّعب الأخرى في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واتحاد المغرب العربي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وكيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومع الشركاء الإنمائيين.

٢- وقد ركَّز المكتب دون الإقليمي على أربع أولويات، ألا وهي:

(أ) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركات للتنمية المستدامة؛

(ب) الاستفادة من المساهمات الاقتصادية للمهاجرين في التنمية المستدامة؛

(ج) تعبئة الموارد المحلية؛

(د) التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي.

٣- وأعد المكتب أيضا إطارا لإعادة الإعمار في السودان بعد انتهاء النزاع، وعمل مع الشركاء على المبادرات المتعلقة بالتمويل المناخي والتوظيف والقدرة على تحمل الديون.

ثانيا- الإنجازات الرئيسية

ألف- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركات للتنمية المستدامة

٤- قام المكتب دون الإقليمي بتوسيع برنامجه المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليشمل تقديمَ الدعم للمؤسسات التي تقودها النساء وتُركز على التنمية المستدامة، مدفوعًا في ذلك بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ففي المغرب، خلال المرحلة الأولى من البرنامج، الممتدة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤، حضرت ٣٥٠ رائدة أعمال حلقات عمل لبناء القدرات في ثماني مدن مختلفة، وهو ما أدى بالوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات إلى إطلاق مبادرة 'تصدير المغرب الآن'. وفي موريتانيا، عمل المكتب مع وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة تمكين الشباب والتشغيل والرياضة والخدمة المدنية لتوسيع نطاق البرنامج ليشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها الشباب. وساهم هذا التعاون، إلى جانب جهود المناصرة التي بذلتها كيانات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون، في اعتماد قانون الاستثمار المعدل (القانون رقم ٠٠٦ المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢٥). وفي الجزائر، عمل المكتب دون الإقليمي مع مكتب المنسق المقيم على تدابيرَ لتحسين فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل. وأخيرا، مكَّن الحوار رفيع المستوى، الذي عقد في الرباط في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤، واضعي السياسات من ليبيا وموريتانيا والمغرب من تبادل الخبرات وتحديد الإصلاحات التي من شأنها أن تفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٥- وأعد المكتب أيضا خارطة طريق لإنشاء سلسلة قيمة إقليمية متكاملة للتنقل الكهربائي، تم تقاسمها مع مراكز التنسيق في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والمغرب. واستنادا إلى دراسة قادِمةٍ للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن سلاسل القيمة الإقليمية للتنقل الكهربائي التي تربط بين البلدان الثلاثة، تتضمن خارطة الطريق تفاصيل عن كيفية إدراج المعادن الحيوية (الكوبالت والنحاس) المنتَجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا في أنشطة مرحلتي الإنتاج الوسطى والنهائية في المغرب، مثل إنتاج البطاريات وتصنيع السيارات. وتهدف خارطة الطريق إلى تيسير إنشاء سلسلة توريد تكميلية للتنقل الكهربائي في أفريقيا في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع نقل البضائع على طول ممر لوبيتو؛ وذلك بهدف دعم النمو الأخضر وإيجاد فرص العمل والتصنيع الشامل.

٦- وبالإضافة إلى ذلك، فقد عزَّز المكتب القدرات المؤسسية وقدرات ريادة الأعمال في جميع أنحاء شمال أفريقيا. ففي نواكشوط، في تموز/يوليه ٢٠٢٥، تلقى ٢٠ رائد أعمال من الشباب، بينهم ١٢ امرأة، تدريبا على تيسير التجارة والرقمنة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والحصول على التمويل، وبعد ذلك أُبرم اتفاق مع حكومة موريتانيا لتوسيع نطاق الدعم المقدَّم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩. وفي ليبيا وتونس، أُجريت تقييمات للفجوات المعرفية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين: ٩ في ليبيا و٢٦ في تونس. وأُستخدمت نتائج التقييمات لوضع برامج تدريبية مصممة خصيصا للمؤسسات في كل بلد. وأخيرا، عُقدت في تونس، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، حلقة عمل لبناء القدرات لممثلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء في ليبيا وتونس. وقد عززت هذه الجهود، مجتمعة، القدرةَ التنافسية والقدرةَ على الصمود والقدرة على الاستدامة في أكثر من ٣٥ مؤسسة صغيرة ومتوسطة وفي العديد من المؤسسات الحكومية في البلدان الثلاثة.

٧- وعلاوة على ذلك، عمل المكتب على مجموعة من دراسات السياسات كتوجيهٍ لأصحاب القرار. وتضمن تقرير منشورٌ عن الأطر البيئية والاجتماعية وأطر الحوكمة دعوةً إلى وضع معايير تنظيمية أقوى لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصمود.[١] وفي دراسة أخرى منشورة، أشارت التوقعات إلى أن ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية بمقدار ١ درجة مئوية قد يؤدي إلى خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان شمال أفريقيا بنسبة ١١ في المائة تقريبا، وهو ما يؤكد الحاجة إلى وضع نمذجة للآثار الناجمة عن تغير المناخ.[٢] وفي تقرير سيصدر قريبا عن التداعيات الاقتصادية لندرة المياه في شمال أفريقيا، سيتم تحليل التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي والوظائف والاستقرار، وستتم التوصية باستخدام التقنيات الموفِّرة للمياه، وتحلية المياه، وتعزيز التعاون في ما بين دول شمال أفريقيا. وفي تقرير آخر قادم عن الفرص والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال أفريقيا، سيتم تحديد ضُعف التنظيم ومحدودية التمويل وانخفاض الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية باعتبارها معوقات جوهرية، بينما سيتم تقديم اقتراح إصلاحاتٍ تنظيمية، وأدوات تمويل محسَّنة، وسياساتٍ لتعزيز التجارة عبر الحدود والقدرة التنافسية.

---

(١) ECA, *Role of Small and Medium-sized Enterprises in Building Climate Resilience in North Africa: a Case for Fostering the Adoption of Sustainable Corporate Governance* (Addis Ababa, 2025).

(٢) ECA, "Impact of climate change on Africa: urgent need to shift the economic paradigm" (Addis Ababa, 2025)

باء- الاستفادة من المساهمات الاقتصادية للمهاجرين في التنمية المستدامة

٨- في يونيه/حزيران ٢٠٢٤، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في حلقة عمل أولية عُقدت في أكرا مشروعًا عن الاستفادة من المساهمات الاقتصادية للمهاجرين في التنمية المستدامة في أفريقيا، وذلك في جزر القمر وكوت ديفوار ومصر وغانا وليسوتو وتونس. ويهدف البرنامج، الذي يستند إلى التعاون في ما بين بلدان الجنوب والممول من حساب التنمية (الدفعة السادسة عشرة)، إلى بناء القدرات الوطنية على إدماج قضايا الهجرة في التخطيط الإنمائي وتعبئة التحويلات المالية لتحقيق النمو المستدام. وقدم المكتب دون الإقليمي خدمات استشارية وعَقد مشاورات بين الوزارات والمؤسسات المالية ومجموعات المغتربين وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، تم القيام بمهمة استشارية في تونس، تلتها حلقة عمل تمهيدية عن مساهمة التحويلات المالية في التنمية الوطنية. وبعد ذلك، أنشئ فريق عامل تقني وطني برئاسة وزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط. وحرص الفريق العامل على أن يَجري، لأول مرة، الاعتراف رسميا بالتحويلات المالية باعتبارها مصدرَ تمويلٍ في الخطة الإنمائية الوطنية للبلاد للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠. كما وافق الفريق العامل على سياسة وطنية مخصصة بشأن تحويلات التونسيين المقيمين في الخارج والاستثمار والمساهمات في تمويل السياسات الإنمائية.

١٠- وقام المكتب بمهمة لتقصي الحقائق في أبيدجان، كوت ديفوار، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، عمل خلالها مع الحكومة والمؤسسات المالية وكيانات الأمم المتحدة. وتلت ذلك حلقةُ عمل شارك فيها ٤٥ شخصا. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق عامل تقني وطني متعدد القطاعات تحت وصاية وزارة الخارجية والتكامل الأفريقي والإيفواريين المقيمين في الخارج.

١١- وفي ليسوتو، قام المكتبان دون الإقليميين لشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي، في أيار/مايو ٢٠٢٥، بمهمة مشتركة لتقصي الحقائق مع وزارة المالية في البلاد، تم خلالها تحديد الفجوات التنظيمية وتدني مستوى الثقافة المالية وضُعف أنظمة البيانات باعتبارها مشكلات تواجهها البلاد. وفي حلقة عمل للمتابعة، شارك فيها ٥٥ شخصا، وُضعت اختصاصات الفريق العامل التقني الوطني وحُددت أولويات الإصلاح.

١٢- وقام المكتبان دون الإقليميين لشرق أفريقيا وشمالها ببعثة استشارية ولتقصي الحقائق في جزر القمر في حزيران/يونيه ٢٠٢٥، شملت اجتماعاتٍ مع ممثلي الوزارات والبنك المركزي وهيئات المغتربين والشركات الخاصة. وفي وقت لاحق، وفي حلقة عمل شارك فيها ٥٥ شخصا، أنشئ فريق عامل تقني وطني تحت وصاية وزارة الشؤون الاقتصادية والصناعة والاستثمار والتكامل الاقتصادي وتمت الموافقة على اختصاصاته.

١٣- وفي غانا، ساعد المكتبان دون الإقليميين لشمال أفريقيا وغربها على ضمان إدراج التحويلات المالية في الإطار الخاص بالسياسات الإنمائية الوطنية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩. وساعد المكتبان في صياغة فصل سردي من الوثيقةِ الخاصة بإطار السياسات الإنمائية الوطنية، عُرضت فيه مسألة استخدام التحويلات المالية كمصدر بديل لتمويل التنمية، إلى جانب مصفوفة من الإصلاحات السياساتية التي ستُنفذ في الفترة من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٩، وذلك بهدف زيادة المساهمة الاقتصادية للمغتربين في البلاد عن طريق توجيه التحويلات إلى الاستثمار، ووافق فريق التخطيط متعدد القطاعات المعني بالهجرة من أجل التنمية على الفصل السردي ومصفوفة السياسات. وفي تموز/يوليه ٢٠٢٥، عُقدت

حلقة عمل لأصحاب المصلحة من الوكالات الحكومية والشركاء الإنمائيين والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في أكرا، وذلك في شكل مختلط (بمشاركة شخصية وعبر الإنترنت)، تمت فيها الموافقة على إطار تنظيمي وإصلاحات مؤسسية وخارطة طريق ذات منحى عملي.

١٤- ولتعزيز التقدم، عَقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة عمل في تونس يومي ٢٤ و٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، تحت شعار ''تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج، والاستثمارات والمساهمة في تمويل التنمية في تونس''، شارك فيها ممثلون عن عدة دول أفريقية. ومن المقرر عقد فعالية مماثلة في أكرا يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، وذلك بهدف التكين لتبادل الدروس وأفضل الممارسات في إدراج التمويل الذي يأتي من المغتربين.

١٥- وفي مصر، تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا بالأعمال التحضيرية لتقديم الخدمات الاستشارية لمساعدة الحكومة على إدراج مسألة التحويلات المالية في استعراضها للاستراتيجية الوطنية لرؤية مصر ٢٠٣٠ ومواصلة تنفيذ الإصلاحات في مجال السياسات لتعزيز تأثير التحويلات على تنمية البلاد.

١٦- وحتى تكون أنشطة بناء القدرات قائمة على الأدلة، ولضمان إمكانية إدماج التوصيات السياساتية مباشرة في الاستراتيجيات الوطنية، واستكمال الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي، أصدر المكتب دون الإقليمي موجزاتِ سياساتٍ بشأن ما يلي:

(أ) التحويلات المالية في شمال أفريقيا،[٣] حيث تَبيَّن أن بلدان المنطقة دون الإقليمية، مع وجود ٢٥,٦ مليون مهاجر يعيشون في الخارج، تلقَّت ٣٨ مليار دولار من التحويلات في عام ٢٠٢٣، وهو ما يمثل ٧٠ في المائة من مجموع التمويل الخارجي وتجاوزت المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر على حد سواء، وأن التحويلات تؤدي دورا في تحقيق الاستقرار، وأن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير مصممة خصيصا لتوجيهها إلى استثمارات منتجة؛

(ب) العائد الديمغرافي والهجرة،[٤] حيث وردت توصيات شاملة لعدة قطاعات في مجالات السياسات مثل أسواق العمل والتعليم والصحة، وأُقترحت إصلاحاتٌ لزيادة مساهمة المهاجرين إلى أقصى حد في تنمية أفريقيا على المدى الطويل؛

(ج) إحصاءات الهجرة والاعتراف بالمهارات،[٥] حيث جُمعت نتائج مشروع ممول من حساب التنمية وتمت التوصية بتدابير لتعزيز النظم الوطنية لبيانات الهجرة، وإنشاء آليات للتحقق من مهارات المهاجرين والتعرف عليها، ومواءمة الأطر الإقليمية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

---

[٣] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ''التحويلات المالية: مصدر مهم للتمويل الخارجي في أفريقيا''، موجز سياسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، رقم ECA/25/002 (Rabat, 2025).

[٤] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، العائد الديمغرافي في أفريقيا: التحديات والخيارات المطروحة، موجز سياسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، رقم ECA/25/003 (Rabat, 2025).

[٥] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ''الهجرة في أفريقيا: الإحصاءات والاعتراف بمهارات المهاجرين''، موجز سياسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الرقم ECA/24/002 (Rabat, 2024).

جيم- تعبئة الموارد المحلية

١- برنامج المساعدة التقنية بشأن زيادة الإيرادات الضريبية في شمال أفريقيا

١٧- في إطار هذا البرنامج، قدم المكتب دون الإقليمي الدعمَ لحكومات السودان وليبيا ومصر وموريتانيا لتعزيز سياساتها الضريبية وقدرات إداراتها الضريبية. ومن خلال هذه المبادرات، ساعد المكتب على تعزيز تعبئة الموارد المحلية والقدرة على الصمود المالي في دول شمال أفريقيا، وبالتالي توسيع القاعدة الضريبية لكل بلد، وتحرير حيز مالي لدعم التنمية المستدامة.

١٨- وفي القاهرة، عمل المكتب، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، مع مصلحة الضرائب في مصر لتقديم برنامج تدريبي شامل بشأن الضرائب على الشركات المملوكة للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى أكثر من ٨٥ مسؤولا تدريبا في ثلاث حلقات عمل تكميلية لبناء القدرات في مجال الضرائب على الشركات المملوكة للدولة، عُقدت في القاهرة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآب/أغسطس ٢٠٢٥، وتناولت موضوع: الأسس القانونية والفنية للتدقيق الضريبي للمؤسسات المملوكة للدولة في إطار قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، المعدل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣. حيث شمل مواضيع مثل تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ومبادئ الحوكمة، والآثار الضريبية المترتبة عن الديون؛ والممارسات الخاصة بقطاع صناعات الأسمنت والأغذية؛ وتحديات الامتثال الخاصة بقطاع صناعة الشحن.

١٩- وعمل المكتب عن كثب مع مصلحة الضرائب في موريتانيا لبناء القدرات المؤسسية. وفي حلقة عمل عُقدت في نواكشوط في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ ، تم تدريب ١٥ مسؤولا على تطبيق المعاهدات الضريبية الدولية، بما في ذلك اتفاقيات الازدواج الضريبي النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة. وقواعد المنشَأة الدائمة؛ وتجنب الازدواج الضريبي. وقام المشاركون بمحاكاة مفاوضات المعاهدات، ووضعوا المهارات المكتسبة أثناء التدريب موضع التنفيذ. وفي حلقة عمل ثانية عُقدت في نواكشوط، في شباط/فبراير ٢٠٢٥، تم تدريب ١٧ مسؤولا على مهارات التسعير التحويلي. كما تناول التدريب دور الرقمنة في إعادة صياغة القواعد الضريبية، بما في ذلك تلك الواردة في البيان الخاص بحل ذي ركيزتين لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد الذي أصدرته بشكل مشترك كل من منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين ويهدف إلى مكافحة التهرب الضريبي، وتعزيز الاتساق في القواعد الضريبية الدولية وتحسين الشفافية. ونتيجة لحلقتي العمل، أصبحت حكومة موريتانيا أكثر قدرة على تحديد التحول في الأرباح، وتحسين أطر الامتثال، وحماية الإيرادات الوطنية.

٢٠- وبالإضافة إلى ذلك، عمل المكتب مع مصلحة الضرائب في ليبيا لدعم تحديث النظام الضريبي للبلاد. وفي حلقة عمل لبناء القدرات عُقدت في تونس في تموز/يوليه ٢٠٢٥، تعرَّف مسؤولو المصلحة على مبادئ الضريبة الإلكترونية، التي تشمل تسجيل دافعي الضرائب والإقرار الإلكتروني ومعالجة الإقرارات وتحليل البيانات. وأعقبت الفعاليةَ حلقةُ عملٍ عن الضرائب على التجارة الإلكترونية، عُقدت في تونس في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، تلقى فيها ١٥ مسؤولا تدريبا (مستوحى جزئيا من الدروس المستفادة من تنفيذ الإصلاحات الضريبية في مصر) عن الجوانب القانونية والإجرائية والتكنولوجية لفرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي. وفي حلقات العمل، تم تمهيد الطريق لخارطة طريق خاصة بالضريبة الإلكترونية في ليبيا وتم تعزيز قدرة الدولة على تنظيم الأعمال الرقمية وتحسين الامتثال.

٢- تعزيز إدارة الديون في أفريقيا

٢١- في مصر، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لوزارة المالية في تحديث إطار البلاد خاص بالديون من خلال إطلاق نظام آلي لقياس أداء إدارة الديون في أبريل/نيسان ٢٠٢٥ يتضمن الذكاء الاصطناعي لتحسين إدخال البيانات والتنبؤ بها وتحليل المخاطر السيادية. وفي إطار هذه المبادرة، يجري تعزيز الإدارة المستدامة للديون والكفاءة التشغيلية. وساعدت الخدمات الاستشارية في صياغة استراتيجية البلاد متوسط الأجل القادمة المتعلقة بالديون، حيث يتم تحقيق التوازن بين التمويل المحلي والتمويل الميسَّر، وتحديد مشهد الديون المستهدف، وصياغة سردية للمستثمرين. وساعدت اللجنةُ أيضا فريق العمل المعني بتحليل القدرة على تحمل الدين التابع لصندوق النقد الدولي في إعداد طلب الحكومة لأحدثِ إطارٍ للمخاطر السيادية والقدرة على تحمل الدين، بينما ساعدت أيضا وزارةَ المالية على هيكلة الجدول الزمني وتحديد النواتج الرئيسية. وفي تموز/يوليه ٢٠٢٥، تم في حلقة عمل استمرت أربعة أيام عُقدت في القاهرة، نُظمت مع وزارة المالية و'الاستشارات السيادية العالمية' (وهي شركة دولية تعمل في مجال تقديم المشورة للدول والكيانات المملوكة للدولة في جميع أنحاء العالم بشأن القضايا الاستراتيجية والاقتصادية والمالية)، تدريب ٣٥ مسؤولا، من بينهم ٢٣ امرأة، على إطار المخاطر السيادية والقدرة على تحمل الدين. وكان الغرض من الدورة تزويد موظفي الديون المبتدئين بالمهارات اللازمة للتحليل المتقدم؛ وشمل محتواها نظرية إدارة الديون، والمحركات الرئيسية لديناميات الديون وتقنيات المحاكاة العملية.

٢٢- وذهب ممثلو المكتبين دون الإقليميين لشمال أفريقيا وغربها في مهمة مشتركة إلى سيراليون في آذار/مارس ٢٠٢٥ لتقييم الإطار الوطني لإدارة الديون في البلاد والتحديات المالية. وحدد الفريق خمس أولويات، ألا وهي: تطوير سوق الدين المحلي، وتوسيع نطاق التمويل الابتكاري والميسَّر، وتعزيز إدارة الضرائب، وزيادة إيرادات الشركات المملوكة للدولة، وتعزيز فرص الحصول على القروض الميسَّرة. وبغية التوسع في هذه النتائج، عُقدت حلقة عمل لبناء القدرات في فريتاون في حزيران/يونيه ٢٠٢٥، تم خلالها تدريب ٢٥ مسؤولا من وزارة المالية والبنك المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق المقيم على تصميم المشاريع التي تتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة؛ وتقييم القروض الميسرة؛ والتمويل المختلط؛ وهيكلة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ومبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة. وبعد التدريب، أصبحت حكومة سيراليون أكثر قدرة على مواءمة استراتيجيتها المالية مع القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل.

٢٣- وعلى الصعيد الإقليمي، عَقد المكتب دون الإقليمي و'برنامج تعزيز القطاع المالي في أفريقيا' و'مؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال' المنتدى الإقليمي المعني بالتمويل الأخضر الابتكاري، وذلك في نيروبي في حزيران/ يونيه ٢٠٢٥. وخلال المنتدى، تبادل ٢٧ مسؤولا رفيع المستوى من ١٢ بلدا أفريقيا، بما في ذلك مصر والمغرب وسيراليون، الخبرات بشأن السندات الخضراء، والأدوات المرتبطة بالقدرة على تحمل الدين، ومبادلة الديون لأغراض التنمية. وأعرب المشاركون أيضا عن اهتمامهم بإمكانية انضمام دولهم إلى عضوية 'تحالف الديون التي يمكن تحملها' وبعقد منتديات منتظمة لتعميق التعاون الإقليمي في مجال التمويل المستدام.

٢٤- واستكمالا لهذه المساعدة التقنية، نشر المكتب سلسلة من الدراسات التحليلية في عام ٢٠٢٥. ففي موجزِ سياساتٍ عن إدارة الديون والتمويل المستدام،[٦] سلط المكتب الضوء على ارتفاع عبء الديون في شمال أفريقيا، حيث

[٦] ECA, "Debt management and sustainable finance in North Africa" (Rabat, 2025)

ارتفع متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٧٩,٧ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٨٨,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣، وحذر من أن ارتفاع تكاليف خدمة الدين وتقلُّب سعر الصرف والآثار السلبية لتغير المناخ يمكن أن يُخفِّض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ١٥ في المائة سنويا. وتضمن موجز السياسات أيضا توصيات لتحسين أداء الشركات المملوكة للدولة، وتوسيع نطاق التمويل بالعملة المحلية، وتنويع مصادر التمويل من خلال القروض الميسرة، والتمويل المختلط، ومبادلة الديون بإجراءات التكيف مع المناخ. وفي دراسة أخرى،[٧] قام المكتب بتحليل تباطؤ نمو الإنتاجية في شمال أفريقيا، مشيرا إلى أن التشوهات الموجودة في السياسات والأسواق أَضعفت الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، ودعا إلى وضع سياسات شفافة وشاملة، وإجراء تقييمٍ دقيق، ومساءلةٍ أقوى لاستعادة الثقة والتمكين للتحول الهيكلي. وفي دراسة عن تغير المناخ والناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا،[٨] تبين أنه رغم حصة القارة الضئيلة من الانبعاثات العالمية، إلا أن لديها قابليةً شديدة للتأثر بالمناخ من شأنها أن تؤدي إلى تباطؤ النمو وتشديد قيود التمويل، وهو ما يتطلب التحرك على نحو عاجل نحو نموذج إنمائي تُمنح فيه الأولوية للقدرة على الصمود ورفاه الإنسان والابتكار الأخضر.

دال- التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي

٢٥- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، تقدم المكتب دون الإقليمي بالمرحلة الثانية من مبادرة لتعزيز سلسلة قيمة إقليمية للتنقل الكهربائي تشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية والمغرب وزامبيا. وفي حلقة عمل لبناء القدرات عُقدت في لوساكا، وضع ٨٢ مشاركا (بمن فيهم مقررو السياسات وممثلو الشركات الخاصة والمؤسسات الأكاديمية من ثمانية بلدان) خارطة طريق إقليميةً وخطةَ تنفيذٍ وإطارَ شراكةٍ لتطوير سلاسل قيمة التنقل الكهربائي داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٢٦- ولا يزال المكتب ملتزما بتعزيز التنمية الاقتصادية في ليبيا. ففي حلقة عمل لبناء القدرات بالاشتراك مع جامعة محمد الخامس، عُقدت في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، تعلم مسؤولو التبادل التجاري والتجارة في ليبيا كيفية تحديد الفرص لتطوير القيمة وسلسلة التوريد باستخدام قطاعي السيارات والزراعة في المغرب كدراسات حالة. وفي كانون الأول/ديسمبر، عُقدت في الرباط حلقة عمل لبناء القدرات بشأن تطوير سلاسل القيمة والتوريد لسبعة مسؤولين من وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية. وقد تلقوا تدريبا على يد ممثلي المؤسسات الأكاديمية في المغرب، شمل المساعدة في تحديد الأولويات الوطنية لتحديث الصناعة والتكامل عبر الحدود. وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٥، تم في حلقة عمل لبناء القدرات عُقدت في تونس تدريبُ مسؤولي وممثلي مؤسسات دعم التجارة في ليبيا على تنويع الصادرات وأدوات السياسات لتعزيز دور هذه المؤسسات في دعم الصادرات من ليبيا، بهدف تقليل الاعتماد على النفط. وفي تموز/يوليه، عُقدت حلقة عمل أخرى في تونس لممثلي الشركات الخاصة والمسؤولين الليبيين، الذين تلقوا تدريبا على التجارة داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبشأن تعزيز بيئة مواتية للقطاعات غير النفطية.

٢٧- وخلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، وضع المكتب اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية للمغرب لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية واستراتيجية تنفيذ الاتفاق داخل اتحاد المغرب العربي. ورغم تأجيل

---

[٧] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ''أسباب بطء نمو الإنتاجية في شمال أفريقيا: دور اختلالات السياسات'' (الرباط، ٢٠٢٥).

[٨] ECA, "Impact of climate change on Africa"

الموافقة على استراتيجية الاتحاد إلى الربع الأول من عام ٢٠٢٥، مع الانتهاء من استراتيجيتين من هذا القبيل في عام ٢٠٢٤، فقد تجاوز المكتب هدفه لهذا العام.

ثالثا- المبادرات الخاصة والشراكات

ألف- مبادرة خاصة: التخطيط لإعادة الإعمار والتنمية في السودان في مرحلة ما بعد النزاع

٢٨- استجابة للحاجة الملحة إلى إطارٍ قائمٍ على الأدلة لتوجيه تعافي السودان، أصدر المكتب دون الإقليمي تقريرا رئيسيا بعنوان ''التخطيط لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع في السودان: الإطار والدروس المستفادة من التجارب الدولية''.[٩] ويتضمن التقرير تحليلا للتحديات الإنسانية والمؤسسية والاقتصادية الحادة التي تواجهها البلاد، بما في ذلك النزوح الجماعي وانهيار الحوكمة والخدمات الأساسية، إلى جانب الدروس المستفادة من التجارب الدولية للتعافي في مرحلة ما بعد النزاع. وتم التركيز في التقرير على نهج مرحلي وقابل للتكيف تجري من خلاله تلبية الاحتياجات العاجلة، مثل الأمن الغذائي والصحة والتعليم، وفي الوقت نفسه، يتم وضع الأساس للحوكمة الشاملة والتنمية على المدى الطويل.

باء- الشراكات

١- شعب أخرى تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٩- **فعاليات مشتركة وحوارات السياسات.** نظم المكتب دون الإقليمي وشعبة تغير المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية بشكل مشترك ندوة عبر الإنترنت عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ تناولت موضوع التمويل المناخي والتوظيف في أفريقيا، حيث تمت مناقشة التمويل المناخي والقدرة على تحمل الدين، بما في ذلك جمع الأموال لتعويض خسائر الناتج المحلي الإجمالي المرتبطة بالمناخ.

٣٠- **الدين والتمويل المستدام.** كما هو مفصل أعلاه، فقد عمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا مع نظيره في غرب أفريقيا لتقديم الدعم لحكومة سيراليون في مجال إدارة الديون والتمويل الأخضر والمستدام. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نُظم المنتدى الإقليمي المعني بالتمويل الأخضر الابتكاري، المذكور أعلاه، بالشراكة مع شعبة سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة وشعبة تغير المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية.

٣١- **الهجرة والتحويلات المالية.** كما ذُكر أعلاه، فإن المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا يعمل مع المكاتب دون الإقليمية لشرق أفريقيا وجنوبها وغربها لتنفيذ المشروع المتعلق بتعبئة المساهمات الاقتصادية للمهاجرين في التنمية المستدامة.

٢- كيانات دولية أخرى

٣٢- في ليبيا، وبناء على طلب فريق الأمم المتحدة القطري، عمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا مع مكتب المنسق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لإعداد تقرير يتضمن تحليلا معمَّقا للتحديات

---

[٩] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يصدر لاحقا).

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد.[١٠] ويجري حاليا استخدام التقرير، الذي نشر في أيار/مايو ٢٠٢٥، في التخطيط الذي يقوم به الفريق القطري.

٣٣- وفي مصر وسيراليون، عمل المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية، لتنظيم حلقات عمل بشأن الضرائب وإدارة الديون.

٣٤- ولزيادة العمل مع المغتربين والرفع من تحويلاتهم المالية، اِنضم ممثلو المكتب إلى ممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة لعقد اجتماعات في تونس وجزر القمر وكوت ديفوار وليسوتو، بهدف المواءمة بين مبادرات جميع الكيانات في تلك البلدان.

٣- الشركات والمنظمات الخيرية والجامعات ومراكز الفكر

٣٥- كما هو مفصل أعلاه، فقد عمل المكتب دون الإقليمي مع المكتب الاستشاري السيادي العالمي لتقديم المشورة وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات في مصر وسيراليون. وعلى المنوال نفسه، عمل المكتب مع جامعة محمد الخامس، الرباط، لتنظيم حلقة عمل لبناء قدرات المسؤولين في ليبيا. وعلاوة على ذلك، عَقد المكتب بالاشتراك مع برنامج تعزيز القطاع المالي في أفريقيا ومؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال المنتدى الإقليمي المعني بالتمويل الأخضر الابتكاري.

رابعا- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا في دورتها التاسعة والثلاثين

٣٦- طوال الفترة المشمولة بالتقرير، استرشد عمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بالأولويات الواردة في التوصيات التي قدمتها اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، وأُدرجت في تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة والثلاثين (E/ECA/COE/43/15/Rev.1). وفي الفروع السابقة من هذا التقرير، وردت بالتفصيل الجهود التي بذلها المكتب بغية الاستجابة لطلبات أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودمج توجيهاتهم في برنامج عمله. وفي هذا الفرع، يرد موجز لأهم التدابير التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذ توصيات محددة لمساعدة أعضائها في مجالات معينة، مع التركيز بوجه خاص على النتائج الملموسة التي تحققت بما يتماشى مع أولويات أعضائها.

ألف- تعزيز التعاون الثلاثي وفي ما بين بلدان الجنوب، لا سيما بين شمال أفريقيا وغربها، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، والتعلم من التجارب المماثلة في الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الابتكارية لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية

٣٧- ستكون هناك حاجة إلى تمويلٍ من خارج الميزانية لتنفيذ هذه التوصية. وهناك مشاورات جارية داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك مع شعبة التكامل الإقليمي والتجارة، بهدف تحديد مصادر التمويل هذه.

---

[١٠] Resident Coordinator Office of Libya, ECA, United Nations Support Mission in Libya and UNDP, "Libya's socio-economic landscape, 2025: challenges and pathways to sustainable development (Tripoli, Rabat, 2025).

باء- تعزيز استراتيجياتها الوطنية، وتسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وزيادة التكامل الإقليمي، مع التركيز على الصادرات ذات القيمة العالية

٣٨- أجرى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا دراسة عن صناعة النسيج في تونس. وقدَّم الدعم لتطوير سلاسل القيمة للتنقل الكهربائي التي تشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية والمغرب وزامبيا. وأتاحَ بناء القدرات لمسؤولي الحكومة الليبية بشأن إدراج أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في القوانين والأطر المحلية، لا سيما في ما يتعلق بقوانين التجارة والصادرات، والتصديق، وإطلاق العنان لإمكانات التصدير لدى الشركات الخاصة. وأخيرا، نظم المكتب، بالشراكة مع نظيره في غرب أفريقيا وشعبة التكامل الإقليمي والتجارة، اجتماعا للتعلم من الأقران لتعزيز معرفة الحكومات الأفريقية بالاتفاق وتعزيز تطويره وتنفيذه.

جيم- تحسين تعبئة الموارد المالية المحلية، لا سيما عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية من خلال النُّظم الضريبية الرقمية ومكافحة التهرب الضريبي

٣٩- قدم المكتب دون الإقليمي الدعم لدول شمال أفريقيا من خلال حلقات عمل موجهة لبناء القدرات، ومساعدةً تقنية بهدف مساعدتها على تعزيز الأنظمة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتوسيع الحيز المالي. وكما هو مفصل أعلاه، فقد عُقدت حلقات عمل لبناء القدرات لمسؤولي السلطات الضريبية في مصر وليبيا وموريتانيا. ومن خلال هذه المبادرات، يعمل المكتب على مساعدة الدول في تعزيز سياساتها الضريبية وإدارتها، وتسريع رقمنة أنظمة الإيرادات، وبناء القدرة المؤسسية اللازمة لتعبئة الموارد المحلية بشكل أكثر فعالية.

دال- تحسين إدارة ديونها وتخفيف عبئها وتعزيز قدرتها على تحمل الديون

٤٠- ساهم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لتعزيز إدارة الديون وتعزيز القدرة على تحملها، وذلك من خلال الخدمات الاستشارية والدعم التقني وتنظيم العديد من الاجتماعات في مختلف البلدان في جميع أنحاء القارة. وكما هو مبين بالتفصيل أعلاه، فقد قدَّم المكتب في مصر خدمات تقنية واستشارية، قبل أن يعمل مع المكتب الاستشاري السيادي العالمي لعقد حلقة عمل لبناء القدرات؛ وفي سيراليون، قدم المكتب خدمات استشارية، وعَقَّد بالشراكة مع المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا والمكتب الاستشاري السيادي العالمي، حلقة عمل لبناء القدرات؛ وعَمل المكتب مع برنامج تعزيز القطاع المالي في أفريقيا ومؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال لعقد المنتدى الإقليمي المعني بالتمويل الأخضر الابتكاري.

هاء- زيادة مساهمات المغتربين في التنمية، وإدماج مساهماتهم في استراتيجيات التنمية الوطنية، وتوجيه التحويلات المالية نحو الاستثمار في البلد الأصلي

٤١- في ما يتعلق بإدراج التحويلات المالية في الاستراتيجيات الإنمائية والاستثمار في البلد الأصلي، يقوم المكتب، كما هو مفصل أعلاه، بتنفيذ مشروع الاستفادة من المساهمات الاقتصادية للمهاجرين في التنمية المستدامة في أفريقيا، ومن الأمثلة على ذلك تقديم الخدمات الاستشارية والتقنية وبناء القدرات في تونس، وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات

السياسات في مصر. وبالإضافة إلى ذلك، نشر المكتب موجزاتِ سياساتٍ تتعلق بالتحويلات المالية في شمال أفريقيا، والمكاسب الديمغرافية والهجرة، وإحصاءات الهجرة والاعتراف بالمهارات، وكلها مفصلة أعلاه.

٤٢- وقام المكتب بتقييم التقدم المحرز في بلدان شمال أفريقيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال التقرير المتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا (ECA/SRO-NA/ICSOE/39/4-ECA/SRO-WA/ICSOE/27/4)، المقدم إلى اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا في دورتها التاسعة والثلاثين. وفي التقرير، تم التأكيد على الحاجة إلى التمويل الابتكاري، وتمت التوصية بضرورة الاستفادة بشكل أفضل من التحويلات المالية، من خلال تنظيمٍ أكثرَ ملاءمة، وحوافزَ استثمارية لأفراد الجاليات في الخارج، وتحسينِ بيانات الهجرة، وتعزيزِ التنسيق بين أصحاب المصلحة.

٤٣- وفي عام ٢٠٢٥، أصدر المكتب تقريرا عن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة[١١] (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع). وفي التقرير، الذي يتضمن تحليلا للنمو الشامل للجميع والمستدام، تم التركيز على الفجوات المستمرة في السياسات. ويتضمن التقرير أيضا تدابير مقترحة لتعزيز الإنتاجية، والحد من عدم المساواة، وزيادة فرص العمل، وتوجيه بلدان شمال أفريقيا نحو نموذج تنمية أكثر استدامة وشمولا.

زاي- تبادل المعلومات الاقتصادية وتعزيز الإحصاءات من خلال التدريب والدراسات من أجل تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ورصده

٤٤- يعمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، في إطار دعمه للدول الأفريقية في استراتيجياتها الوطنية للتنفيذ المحلي للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع المركز الأفريقي للسياسات التجارية على إعداد دليل تدريجي لهذا التنفيذ. وسيتم التصديق على الدليل في الربع الأخير من عام ٢٠٢٥ ويتم طرحه في البداية في موريتانيا.

حاء- تعزيز التمكين الاقتصادي ودعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من الشباب والنساء

٤٥- في عام ٢٠٢٥، وسع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا برنامجه بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الشركات التي تقودها النساء وتعزيز بيئة سياسية داعمة في شمال أفريقيا، مع التركيز على تسخير تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز النمو والاستدامة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير المرحلة الثانية من البرنامج، المبينة بالتفصيل أعلاه، والتي تم خلالها توسيع نطاقه ليشمل ليبيا وموريتانيا وتونس، استجابةً للطلب القوي. ومن سمات المرحلة الثانية إجراء حوار إقليمي رفيع المستوى بشأن السياسات. وخلال المرحلة الثانية أيضا، طلبت السلطات الموريتانية رسميا توسيعها لتشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها الشباب.

---

[١١] ECA/SRO-NA/ICSOE/40/5.

طاء- الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الابتكارية لتعزيز التعاون الرقمي والتجارة في ما بين البلدان الأفريقية

٤٦- في عام ٢٠٢٥، يعكفُ المكتب دون الإقليمي، من خلال برنامج زمالة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمهنيين الأفريقيين الشباب، على إجراء دراسة للمشهد الرقمي في شمال أفريقيا لتقييم الكيفية التي يمكن بها للتقنيات الجديدة تعزيز التعاون الرقمي والتجارة في ما بين البلدان الأفريقية. ويتميز البحث ببيان أصحاب المصلحة الرئيسيين، والأطر التنظيمية وجاهزية البنية التحتية، وتحديد فرص المواءمة وقابلية التشغيل البيني.

٤٧- وتُركز الدراسة على البنية التحتية العامة الرقمية، وعمليات الدفع عبر الحدود، ومنصات التجارة الإلكترونية، وذلك بهدف وضع توصيات عملية بشأن السياسات يمكن أن تؤدي إلى توسيع نطاق ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال إلى أسواق أخرى في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي الدراسة، وُضع الابتكار الرقمي باعتباره محركا للتكامل القاري والنمو الشامل للجميع والتعاون الأقوى بين دول شمال أفريقيا.

خامسا- التحديات والدروس المستفادة

٤٨- لقد ظل التمويل عائقا رئيسيا طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدت التخفيضات في الميزانية إلى تعليق بعض الأنشطة، بما في ذلك عدد من المشاريع التي تم التخطيط لها بالشراكة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٤٩- وثمة تحدٍّ آخر يتمثل في اتساع نطاق المواضيع المشمولة، بما في ذلك في مجالات تتجاوز نطاق الخبرة الأساسية للمكتب دون الإقليمي. وقد أدى هذا التوسّع، إلى جانب محدودية الموارد، إلى إرهاق قدرات الموظفين وأعاق تقديمَ خدمات متكافئة لجميع الدول. ومن الدروس ذات الأهمية البالغة أن هناك حاجة إلى تضييق نطاق التركيز المواضيعي وبناء أوجه التآزر عبر مسارات العمل، وتركيز الموارد على المجالات ذات الأولوية، وتعزيز الخبرات الداخلية والشراكات داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع الشركاء الخارجيين، بغية تحقيق أقصى قدر من الفعالية.